الأمم المتحدة

A/65/519/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
17 May 2011
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون

البند ١٣١ من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

يستكمل هذا التقرير المعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/65/519). ويقدم التقرير أيضا بيانا بالحالة المالية للمنظمة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وآخر التوقعات حتى ١٠ أيار/مايو ٢٠١١.

ويتناول التقرير أربعة مؤشرات مالية رئيسية هي: الأنصبة المقررة الواجب دفعها؛ والأنصبة المقررة غير المسددة؛ والموارد النقدية المتاحة؛ والديون المستحقة من المنظمة للدول الأعضاء. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، كانت الأنصبة المقررة الواجب دفعها خلال عام ٢٠١٠ أقل مما كانت عليه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بالنسبة للميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين، ولكنها كانت أعلى بالنسبة لعمليات حفظ السلام، في حين بقيت على مستواها بالنسبة للمخطط العام لتجديد مباني المقر. وكانت الأنصبة المقررة غير المسددة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ أعلى مما كانت عليه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بالنسبة للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام، بيد أنها انخفضت بالنسبة للمحكمتين الدوليتين، في حين ظلت على حالها بالنسبة للمخطط العام لتجديد مباني المقر. وبصفة عامة، رغم أن الأنصبة المقررة ارتفعت في عام ٢٠١٠ بمبلغ ٣,٥ بليون دولار، لم ترتفع الأنصبة المقررة غير المسددة إلا بمبلغ ٠,٦ بليون دولار.

180511 180511 11-34219 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وكانت الأرصدة النقدية أقل في نهاية عام ٢٠١٠ عنها في نهاية عام ٢٠٠٩ بالنسبة للميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين والمخطط العام لتجديد مباني المقر، بيد أن ذلك عوض بأكثر منه من الزيادة في الرصيد النقدي لعمليات حفظ السلام، مما أسفر عن زيادة صافية بلغت ٧٧٢ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٠.

وانخفضت المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات ومعدات في نهاية عام ٢٠١٠ لتصل إلى ٥٣٩ مليون دولار عن قدرها الذي بلغ ٧٨٧ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٩، مما ينم عن حدوث المزيد من عمليات السداد خلال عام ٢٠١٠.

ونمت الحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ عن تحسن مقارنة بالحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وتدل بعض المؤشرات على حدوث تقدم مستمر خلال أوائل عام ٢٠١١. ورغم أن الأنصبة المقررة غير المسددة شهدت زيادة طفيفة بالنسبة لجميع الفئات حتى ١٠ أيار/مايو ٢٠١١ مقارنة بحجمها في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٠، زادت الأنصبة المقررة الواجب دفعها بمبلغ ٣,٥ بليون دولار في عام ٢٠١٠، ولم يرتفع المبلغ غير المسدد سوى بمبلغ ٩٣٨ مليون دولار حتى ١٠ أيار/مايو ٢٠١١. ويتوقع أن تكون الأرصدة النقدية موجبة في نهاية عام ٢٠١١، رغم أن عددا من عمليات حفظ السلام يظل متأثرا بالنقص في النقد. ولا تزال الأنصبة المقررة غير المسددة تتركز تركيزا شديدا بين قلّة من الدول الأعضاء، رغم التحسن العام، وستتوقف الحالة النهائية لعام ٢٠١١ بدرجة كبيرة على المدفوعات التي تسددها تلك الدول في الفترة المتبقية من عام ٢٠١١.

أولا – مقدمة

١ – يستكمل هذا التقرير المعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/65/519). كما يتضمن بيانا بالحالة المالية للمنظمة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وآخر التوقعات استنادا إلى المعلومات المتوفرة حتى ١٠ أيار/مايو ٢٠١١.

٢ – وأشارت الحالة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى حدوث تحسن مقارنة بالحالة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وتدل بعض المؤشرات على حدوث تقدم خلال أوائل عام ٢٠١١.

٣ - وتقاس القوة المالية للأمم المتحدة عادة بأربعة مؤشرات رئيسية هي: الأنصبة المقررة الواجب دفعها؛ والأنصبة المقررة غير المسددة؛ والموارد النقدية المتاحة؛ والديون المستحقة من المنظمة للدول الأعضاء.

ثانيا - بيان بالحالة المالية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

٤ - يتبيّن من استعراض الحالة المالية حدوث نقص في مستوى الأنصبة المقررة المسددة للميزانية العادية (من ٤٩٩ ٢ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى ١٦٦ ٢ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)، والمحكمتين الدوليتين (من ٣٤٨ مليون دولار إلى ٢٥٦ مليون دولار)، وزيادة بالنسبة لعمليات حفظ السلام (من ٧٦٥ ٥ مليون دولار إلى ٦٧١ ٩ مليون دولار)، في حين ظل المستوى بالنسبة للمخطط العام لتجديد مباني المقر ثابتا عند مبلغ ٣٤١ مليون دولار. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، كانت الأنصبة المقررة غير المسددة أعلى مما كانت عليه في نهاية عام ٢٠٠٩ بالنسبة للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام. وانخفضت الأنصبة المقررة غير المسددة للمحكمتين الدوليتين عن مستواها في نهاية عام ٢٠٠٩، في حين ظل مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة بالنسبة للمخطط العام لتجديد مباني المقر في عام ٢٠١٠ دون تغيير بالمقارنة مع عام ٢٠٠٩.

٥ - ويود الأمين العام أن يشيد بوجه خاص بالدول الأعضاء الـ ٢٥ التي سددت بالكامل جميع اشتراكاتها المقررة المستحقة والواجبة السداد، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، للميزانية العادية، وعمليات حفظ السلام، والمحكمتين الدوليتين، والمخطط العام لتجديد مباني المقر، وهي: أرمينيا، وإريتريا، وأستراليا، وإسرائيل، وألمانيا، وآيرلندا، وبوركينا فاسو، وتشاد، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، وفنلندا، وقبرص، وكازاخستان، وكندا، وليسوتو، ومنغوليا، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهولندا. وتُحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذو هذه البلدان.

ألف - الميزانية العادية

٦ - كانت الأنصبة المقررة والمدفوعات المسددة على السواء أقل في عام ٢٠١٠ مما كانتا عليه في عام ٢٠٠٩، بمبلغ ٣٣٣ مليون دولار للأولى ومبلغ ٤٣١ مليون دولار للثانية. وكانت الاشتراكات المقررة غير المسددة أعلى بما قدره ١٦ مليون دولار، حيث بلغت ٣٥١ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، مقارنة بما قدره ٣٣٥ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٧ - وبلغ مجموع الدول الأعضاء التي سددت كامل أنصبتها المقررة للميزانية العادية بحلول نهاية عام ٢٠١٠، ١٣٨ دولة، أي أكبر من عددها في عام ٢٠٠٩ بدولتين. ويود الأمين العام أن يعرب عن شكره للدول الأعضاء التي أوفت بكامل التزاماتها للميزانية العادية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ويحث الدول الأعضاء الأخرى على سداد أنصبتها المقررة بالكامل في أقرب وقت ممكن.

٨ - ومن أصل مبلغ الـ ٣٥١ مليون دولار الذي ظل غير مسدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، كانت نسبة تتجاوز ٩٩ في المائة منه مستحقة على ٥ دول أعضاء (هي إيران (جمهورية - الإسلامية)، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والمكسيك، وهنغاريا، والولايات المتحدة الأمريكية)، ونسبة ١ في المائة تقريبا مستحقة على بقية الدول الأعضاء الـ ٤٩. وسددت دول أعضاء يبلغ مجموعها ٨٦ دولة أنصبتها المقررة بالكامل إلى الميزانية العادية بحلول ١٠ أيار/مايو ٢٠١١، مقارنة بـ ٧٥ دولة بحلول ١٠ أيار/مايو ٢٠١٠.

٩ - وينم الوضع المالي للميزانية العادية حتى ١٠ أيار/مايو ٢٠١١ مقارنا بما كان عليه في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٠ عن النتيجة الصافية لكل من ارتفاع الأنصبة المقررة وانخفاض المدفوعات التي تم استلامها. وحدثت زيادة قدرها ٢٤٩ مليون دولار في الأنصبة المقررة للميزانية العادية بالنسبة لعام ٢٠١١، في حين أن المدفوعات التي تم استلامها بحلول ١٠ أيار/مايو ٢٠١١ كانت أقل بمبلغ ١٠١ مليون دولار عنها في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٠. وارتفعت الأنصبة المقررة غير المسددة بمبلغ ٣٦٦ مليون دولار في ١٠ أيار/مايو ٢٠١١ عن حجمها قبل عام. والمبلغ المستحق في ١٠ أيار/مايو ٢٠١١ والذي يصل إلى ١,٣ بليون دولار كان أيضا شديد التركيز، حيث شكل ١١ بلدا (هي إسبانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والبرازيل، والبرتغال، وبولندا، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والمكسيك، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان) نسبة ٩٦ في المائة من المجموع. ومن الواضح أن الحصيلة النهائية لعام ٢٠١١ ستعتمد بدرجة كبيرة على الإجراءات التي ستتخذها هذه الدول الأعضاء.

١٠ - وتتألف الموارد النقدية للميزانية العادية من الصندوق العام الذي تسدد له الأنصبة المقررة، وصندوق رأس المال المتداول الذي وافقت الجمعية العامة حاليا على أن يكون بقيمة ١٥٠ مليون دولار، والحساب الخاص. وفي نهاية عام ٢٠١٠، كان هناك مبلغ نقدي قدره ٤١٢ مليون دولار متوفر للميزانية العادية. وحتى ١٠ أيار/مايو ٢٠١١، كان حجم ذلك المبلغ ٧٦٥ مليون دولار، مع وجود مبلغ آخر قدره ٤٠٣ مليون دولار في الحسابات الاحتياطية ذات الصلة (رأس المال المتداول والحساب الخاص). ويعزى التغير الإيجابي للميزانية

العادية إلى زيادة صافية في المقبوضات منذ بداية العام وحتى هذا التاريخ. وفي هذه المرحلة، من المتوقع أن تنهي الميزانية العادية السنة برصيد نقدي موجب. وسيعتمد الوضع النهائي لعام ٢٠١١ بقدر كبير على الإجراء الذي سيتخذه الأحد عشر بلدا المذكورة أعلاه (انظر الفقرة ٩ أعلاه).

باء – عمليات حفظ السلام

١١ – لما كان الطلب على أنشطة حفظ السلام بطبيعته أمرا لا يمكن التنبؤ به، فمن الصعب التنبؤ بالنتائج المالية بأي قدر من الثقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفترة المالية لعمليات حفظ السلام مختلفة، فهي تمتد من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه، لا من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر؛ ويتم تحديد الأنصبة المقرّرة لكل عملية بصورة منفصلة؛ ونظرا لأنه لا يمكن تحديد الأنصبة المقررة في الوقت الحالي إلا لفترة الولاية التي يوافق عليها مجلس الأمن لكل بعثة، فإن الأنصبة تُحدد لفترات مختلفة على مدار العام. ومن شأن جميع هذه العوامل أن تعقّد إجراء مقارنة بين الحالة المالية لعمليات حفظ السلام من جهة والحالة المالية للميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين من جهة أخرى.

١٢ – وكان مجموع المبلغ المستحق غير المسدّد لعمليات حفظ السلام في نهاية عام ٢٠١٠ يقل بقليل عن ٢,٥ بليون دولار، مقارنة بالمبلغ المناظر في نهاية عام ٢٠٠٩ وقدره حوالي ١,٨٥ بليون دولار. ويقل مقدار الزيادة البالغ ٦٠٨ ملايين دولار بكثير عن مقدار زيادة الأنصبة المقرّرة خلال عام ٢٠١٠ البالغ أكثر من ٣,٩ بلايين دولار، وذلك بسبب زيادة المدفوعات الواردة خلال عام ٢٠١٠ بقرابة ٢,٣ بليون دولار عن المدفوعات الواردة خلال عام ٢٠٠٩. وكان حوالي ٨٣ في المائة من الأموال غير المسدّدة مستحقا على ٩ دول أعضاء (هي إسبانيا، وأوكرانيا، وإيطاليا، وجمهورية كوريا، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان).

١٣ – ونظرا لعدم إمكانية التنبؤ بمبالغ وتوقيتات الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام على مدار السنة، فقد تجد الدول الأعضاء صعوبة أكبر في التقيد التام بمواعيد دفع أنصبتها المقررة. ويود الأمين العام أن يوجه الشكر بصفة خاصة إلى الدول الأعضاء الـ ٢٧ التي سدّدت جميع أنصبتها المقررة المستحقة والواجبة السداد لعمليات حفظ السلام في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وهي: أرمينيا، وإريتريا، وأستراليا، وإسرائيل، وألمانيا، وآيرلندا، وبوركينا فاسو، وتشاد، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، وغانا، وفنلندا، وقبرص، وكازاخستان، وكندا، وليسوتو، ومنغوليا، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهايتي، وهولندا.

١٤ - وعلى الرغم من أن النقد المتاح لحفظ السلام في نهاية عام ٢٠١٠ زاد عن ٣,٢ بليون دولار، فقد قُسِّم هذا المبلغ بين حسابات منفصلة يتم إمساكها لكل عملية من عمليات حفظ السلام؛ علاوة على ذلك، ثمّة قيود تحكم استخدام ذلك الرصيد. فقد قضت الجمعية العامة في قراراتها بشأن تمويل عمليات حفظ السلام بعدم تمويل أي بعثة حفظ سلام عن طريق الاقتراض من بعثات حفظ سلام عاملة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه بموجب اختصاصات الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام، يقتصر استخدام هذا الصندوق على العمليات الجديدة وعلى توسيع نطاق العمليات القائمة. ومن مجموع الرصيد النقدي المتاح في حسابات حفظ السلام في نهاية عام ٢٠١٠، كان هناك مبلغ قدره ٦٧٤ ٢ مليون دولار مرصودا للبعثات العاملة، و ٤١٤ مليون دولار مرصودا للبعثات المغلقة، ورصيد قدره ١٤١ مليون دولار مرصودا للصندوق الاحتياطي لحفظ السلام.

١٥ - وقد تبيّن أن الحالة المالية لعمليات حفظ السلام في ١٠ أيار/مايو ٢٠١١ قد تحسّنت. فقد صدرت حتى ذلك التاريخ أنصبة مقرّرة جديدة تزيد عن ١,٦ بليون دولار. وفي مقابل ذلك، وردت اشتراكات تزيد عن ٢,٤ بليون دولار، مما تسبب في انخفاض المبلغ غير المسدّد من رقم يقلّ قليلا عن ٢,٥ بليون دولار إلى نحو ١,٧ بليون دولار. وفي هذا الصدد، يود الأمين العام أن يشيد بوجه خاص بالدول الأعضاء الـ ٣١ التي سددت بالكامل جميع أنصبتها المقررة لعمليات حفظ السلام التي كانت مستحقة وواجبة السداد في ١٠ أيار/مايو ٢٠١١، وهي: أذربيجان، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وآيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبليز، وبوركينا فاسو، والجبل الأسود، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والدانمرك، وسلوفاكيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، وفنلندا، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا. في وقت لاحق، سدّد الأردن جميع أنصبته المقرّرة لعمليات حفظ السلام التي كانت مستحقة وواجبة السداد.

١٦ - واستنادا إلى المعلومات المتاحة حاليا، يتوقع أن يصل مجموع المبالغ النقدية المتاحة في حسابات عمليات حفظ السلام عند نهاية عام ٢٠١١ إلى نحو ٢,٤ بليون دولار مقسمة على النحو التالي: ٢,١ بليون دولار في حسابات البعثات العاملة، و ١٩٣ مليون دولار في حسابات البعثات المغلقة، و ١٤٠ مليون دولار في الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام. وقد بنيت هذه التقديرات على أساس توقّعات المبالغ الداخلة والخارجة وعلى أساس التوزيع المقترح لأرصدة النقدية الموجودة في عمليات حفظ السلام المغلقة.

جيم – المحكمتان الدوليتان

١٧ – تحسّنت الحالة المالية للمحكمتين الدوليتين لرواندا ولجمهورية يوغوسلافيا السابقة تحسّنا طفيفا في عام ٢٠١٠. فقد انخفض حجم الأنصبة المقررة غير المسدّدة للمحكمتين من ٣٧ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٩ إلى ٢٧ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٠.

١٨ – وكان توزُّع المبلغ غير المسدّد من الأنصبة المقرّرة البالغ ٢٧ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٠ مركّزا هو الآخر، إذ أن ٣ دول أعضاء فقط كانت مدينة بأكثر من ٦٣ في المائة من مجموع المبلغ غير المسدد. ولذا، فإن الكثير سيتوقف على الإجراءات التي ستتخذها تلك الدول الأعضاء.

١٩ – وقد سدّد ما مجموعه ٩٨ دولة عضوا في نهاية عام ٢٠١٠ كامل الأنصبة المقررة عليها للمحكمتين الدوليتين، وهو ما يقل بـ ٧ دول عن عددها عند نهاية عام ٢٠٠٩. ويود الأمين العام أن يعرب عن تقديره للدول الأعضاء الـ ٩٨ التي سددت الأنصبة المقررة عليها بالكامل بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ويحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها.

٢٠ – وقد ظلّت الحالة المالية للمحكمتين الدوليتين في عام ٢٠١١ دون تغيّر يذكر. فحتى ١٠ أيار/مايو ٢٠١١، كانت ٦١ دولة عضوا قد سدّدت أنصبتها المقررة للمحكمتين، وهو ما يعادل عددها في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٠. علاوة على ذلك، إذا ما أُخذت المدفوعات التي وردت بعد ١٠ أيار/مايو ٢٠١١ في الحسبان، فسيزيد العدد بواقع دولتين، ليصل عدد الدول الأعضاء المسدّدة لأنصبتها بالكامل إلى ٦٣ دولة. ووصل حجم الأنصبة المقرّرة غير المسددة في ١٠ أيار/مايو ٢٠١١ إلى ١٣٣ مليون دولار، مما يعكس ارتفاعا عن مستواها في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٠ الذي كان يبلغ ٦٣ مليون دولار. واستنادا إلى التوقعات الحالية، يتوقع أن تكمل المحكمتان السنةَ ولدى كل منهما رصيد نقدي موجب. بيد أنه، مرة أخرى، ستتوقف النتيجة الفعلية على ما إذا كانت الدول الأعضاء ستواصل الوفاء بالتزاماتها المالية لهاتين المحكمتين.

دال – المخطط العام لتجديد مباني المقر

٢١ – وافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٥١/٦١ على ميزانية للمخطط العام لتجديد مباني المقر بمبلغ مجموعه ١,٩ بليون دولار. وقد وافقت الجمعية العامة على الخيارين التاليين لتمويل باقي المشروع:

(أ) سداد الأنصبة المقررة دفعة واحدة، بحيث تسدد الدول الأعضاء أنصبتها المقررة في المخطط العام لتجديد مباني المقر بالكامل في عام ٢٠٠٧، وفقا لمعدلات الأنصبة المقررة لعام ٢٠٠٧؛

(ب) سداد الأنصبة المقررة على أساس متعدد السنوات، بحيث تسدد الدول الأعضاء دفعات متساوية على مدى خمس سنوات، وفقا لمعدلات الأنصبة المقررة لعام ٢٠٠٧.

٢٢ - وقد اختارت ١٢ دولة عضوا السداد دفعة واحدة، في حين اختارت بقية الدول الأعضاء البالغ عددها ١٨٠ دولة نظام السنوات المتعددة. وفي ١٠ أيار/مايو ٢٠١١، كانت ١٨٦ دولة عضوا قد سددت مدفوعات بلغ مجموعها ١,٧ بليون دولار، ولا يزال هناك مبلغ غير مسدد قدره ١١٦ مليون دولار.

٢٣ - وبالإضافة إلى تكلفة المشروع، وافقت الجمعية العامة على إنشاء احتياطي لرأس المال المتداول بقيمة ٤٥ مليون دولار. وسيُمول هذا الاحتياطي بسلف تقدمها الدول الأعضاء، وتقسّم وفقا لمعدّلات الأنصبة المقررة لعام ٢٠٠٧. وحتى ١٠ أيار/مايو ٢٠١١، كانت ١٧٩ دولة عضوا قد سددت بالفعل مبالغ إلى احتياطي رأس المال المتداول بلغ مجموعها ٤٤,٩ مليون دولار.

٢٤ - وحتى ١٠ أيار/مايو ٢٠١١، كانت ٩٢ دولة عضوا قد سددت بالكامل الأنصبة المستحقة والواجبة السداد، في حين سددت ٩٥ دولة عضوا أخرى مدفوعات جزئية. ومما يدعو للأسف أن ٥ دول أعضاء لم تسدّد حتى الآن أي مدفوعات للمخطط العام لتجديد مباني المقر.

ثالثا - الديون المستحقة للدول الأعضاء

٢٥ - كان المبلغ المستحق نظير القوات ووحدات الشرطة المشكلة والمعدات المملوكة للوحدات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ يساوي ٥٣٩ مليون دولار، مقارنة بـ ٧٨٧ مليون دولار عند نهاية عام ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن يحدث نقصان طفيف في الالتزامات الجديدة في عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠، وهو ما يعزى في المقام الأول إلى إغلاق بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وخفض القوام العسكري لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وخفض قوام وحدات الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، ويقابَل ذلك جزئيا بنشر أعداد إضافية من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ونشر وحدات عسكرية ووحدات شرطة مشكّلة إضافية في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

٢٦ - وإذا أُخذت في الحسبان القيمة المتوقعة للالتزامات الجديدة بمبلغ ٢,٠ بليون دولار والقيمة المتوقعة للمدفوعات بمبلغ يقل قليلا عن ٢,٠ بليون دولار، فمن المتوقع أن يزداد الدين بقدر طفيف ليبلغ ٥٦٨ مليون دولار عند نهاية عام ٢٠١١. وقد وصل المبلغ المستحق في ١٠ أيار/مايو ٢٠١١ إلى ٧٢٨ مليون دولار، ٥٠ في المائة منه تقريبا مستحق لثماني دول أعضاء (بنغلاديش، والهند، وباكستان، ومصر، والولايات المتحدة الأمريكية، ونيجيريا، وجنوب أفريقيا، وفرنسا). ولم تكن هناك متأخّرات في الدفعات المسدّدة نظير تكاليف الجنود ووحدات الشرطة المشكّلة حتى شباط/فبراير ٢٠١١ بالنسبة إلى جميع البعثات الـ ١١ التي عليها التزامات نظير تكاليف الجنود ووحدات الشرطة المشكّلة. ولم تكن هناك متأخّرات في الدفعات المسدّدة نظير المعدّات المملوكة للوحدات حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بالنسبة إلى جميع البعثات عدا قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص نظرا لعدم كفاية النقدية المتاحة لتلك البعثة. وتتوقف المدفوعات المتوقعة لعام ٢٠١١ على الانتهاء في الوقت المناسب من وضع الصيغ النهائية لمذكرات التفاهم. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١، بلغ عدد مذكرات التفاهم التي لم توضع في صيغتها النهائية بعد ٣٢ مذكرة من أصل ٣٦٦ مذكرة لجميع بعثات حفظ السلام (٨,٧ في المائة). وبطبيعة الحال، فإن مستوى المدفوعات سيتوقف أيضا على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة.

رابعاً - الاستنتاجات

٢٧ - هناك بعض العلامات المشجّعة على إحراز تقدم على صعيد الحالة المالية للمنظمة في نهاية عام ٢٠١٠. وهناك أيضا بعض المؤشرات على استمرار هذا التقدم في عام ٢٠١١. وصحيح أن حجم الأنصبة المقرّرة غير المسددة قد زاد زيادة طفيفة عمّا كان عليه قبل عام مضى، ولكن حجم الأنصبة المقرّرة الصادرة قد زاد بمقدار ٣,٥ بليون دولار في عام ٢٠١٠، ومع هذا لم يزد المبلغ غير المسدّد إلا بمقدار ٩٣٨ مليون دولار حتى ١٠ أيار/مايو ٢٠١١. ويمثل هذا تحسنا كبيرا. غير أن الأنصبة المقررة غير المسددة لا تزال تتركز إلى حد كبير فيما بين عدد قليل من الدول الأعضاء، مما يجعل النتيجة النهائية لعام ٢٠١١ تتوقف إلى حد كبير على الإجراءات التي ستتخذها تلك الدول الأعضاء.

٢٨ - ويود الأمين العام أن يشيد بوجه خاص بالدول الأعضاء التي سددت بالكامل جميع أنصبتها المقررة للميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين وعمليات حفظ السلام والمخطط العام لتجديد مباني المقر التي كانت مستحقة وواجبة السداد حتى ١٠ أيار/مايو ٢٠١١، وهي: أذربيجان، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وآيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبوركينا فاسو، والجبل الأسود، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجورجيا،

والدانمرك، وسلوفاكيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، وفنلندا، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا. وتُحَث الدول الأخرى على أن تحذو حذو هذه البلدان.

٢٩ - ويسرّني أيضا أن أعلن أنه بالنسبة إلى عمليات حفظ السلام، لم تكن هناك متأخّرات في المدفوعات المسدّدة نظير تكاليف الجنود ووحدات الشرطة المشكّلة حتى شباط/فبراير ٢٠١١، ولم تكن هناك متأخّرات في الدفعات المسدّدة نظير المعدّات المملوكة للوحدات حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بالنسبة إلى جميع البعثات عدا قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

٣٠ - وتعتمد السلامة المالية للمنظمة، كما كانت عليه الحال دوما، على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي وقتها. والأمانة العامة مستمرة في إطلاع الدول الأعضاء على المعلومات المتعلقة بمساهماتها، وذلك عبر وسائل منها البوابة الشبكية التي أُطلقت في العام الماضي لتمكين الدول الأعضاء من الاطّلاع على المعلومات المتصلة بحالات اشتراكاتها.